

أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية دراسة تطبيقية للفترة (1996-2019)

The impact of governance indicators on foreign direct investment inflows in some Arab countries, An applied study for the period (1996-2019)

السبتى لطيفة¹

أستاذة محاضرة -ب-

مخبر العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد خيضر بسكرة

Latifa.sebti@univ-biskra.dz

قُدِّمَ للنشر في: 28.09.2020 / قُبِلَ للنشر في: 28.04.2021

الملخص:

هدفت الدراسة الى اختبار اثر مؤشرات الحوكمة (الإفصاح والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، الفعالية الحكومية، الجودة التنظيمية، سيادة القانون ومراقبة الفساد) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (1996-2019)، بينت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة إيجابية بين كل من متغير مراقبة الفساد، متغير الفعالية التنظيمية ومتغير الاستقرار السياسي وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود علاقة عكسية بين كل من متغير الفعالية الحكومية، متغير سيادة القانون ومتغير الإفصاح وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أوصت الدراسة بضرورة عمل الدول العربية محل الدراسة بجد على تعزيز كل من مؤشر مراقبة الفساد، مؤشر الفعالية ومؤشر الاستقرار السياسي، لما لها من اثر إيجابي فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى هذه الدول، وكذلك العمل على الحد أو على الأقل التقليل من مسببات تدهور المؤشرات التالية: الفعالية الحكومية، سيادة القانون والإفصاح، لما لها من اثر سلبي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر الى هذه الدول.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة، مراقبة الفساد، الفعالية التنظيمية، الاستقرار السياسي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract :

This study aimed at investigating the impact of the governance indicators (CC), (GE), (PSAV), (RL), (RQ), (VA)) on the foreign investment inflows (FDI) in Arab countries during the period (1996-2019). Results of the study showed the existence of a positive relationship between each of ((CC), (RQ), (PSAV)) and the (FDI), and the existence of an inverse relationship between each of ((GE), (RL), (VA)) and the (FDI). The study recommended the necessity of the Arab countries under study to work hardly in order to promote (CC), (RQ), (PSAV), because of their positive

¹المؤلف المراسل: لطيفة السبتى، latifa.sebti@univ-biskra.dz

impact on attracting the (FDI), as well as to reduce or at least minimizing the causes of the deterioration of the following indicators: (GE), (RL), (VA), as they have a negative impact on attracting the (FDI) to these countries.

Keywords: Governance, Control of corruption, Regulatory effectiveness, Political stability, Foreign direct investment.

مقدمة :

أظهرت تجارب عدد كبير من دول وشركات العالم من خلال الأزمات المالية التي عصفت بها، أن الحوكمة تشكل أحد العناصر الأساسية للنمو الصحي والقوي في الاقتصادات الوطنية وقطاع الشركات والبنوك المحلية، وقد ظهر موضوع حوكمة الشركات على المستوى الدولي عندما شهد العالم سقوط وانحيار العديد من الشركات والتي أبرزها شركتا إنرون وورلدكوم واللتين ارتبط انخيارهما بالفساد الإداري أو المحاسبي أو ضعف آليات الرقابة على الأنشطة المالية.

تتجلى أهمية الحوكمة في الحفاظ على عدالة الفرصة ومصادقية المعلومات الواردة إلى السوق، مما يعزز الثقة في هذه المعلومات ويسهم في تنشيط السوق وتحقيق كفاءته، والحد من الغش والتلاعب، وإعادة الثقة لدى المتعاملين في أسواق المال، مما يساهم في تحسين جاذبية المناخ الاستثماري على المستوى المحلي والدولي.

أشار تقرير الأونكتاد إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم بلغت 1.23 ترليون دولار سنة 2014 حيث انخفضت بنسبة 16% بعد أن كانت 1.47 ترليون دولار سنة 2013، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى هشاشة الاقتصاد العالمي، وعدم اليقين السياسي للمستثمرين وزيادة المخاطر الجيوسياسية، كما إن الاستثمارات الجديدة قابلتها أيضا تصفيات لعدد كبير من الاستثمارات، وكان للانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أثرا سلبيا على كل من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، التجارة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتوظيف.

توقع الأونكتاد تحسنا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1.4 ترليون دولار سنة 2015 وما بعده (1.5 ترليون دولار سنة 2016 و 1.7 ترليون دولار سنة 2017) وذلك بسبب توقعات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، آثار تخفيض الطلب بسبب انخفاض أسعار النفط واستيعاب السياسة النقدية، واستمرار تحرير الاستثمار وتعزيز التدابير.

1- الإطار المنهجي

1-1 مشكلة الدراسة

تحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019؟

يندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- 1- ما هو أثر مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019 ؟
- 2- ما هو أثر مؤشر الإفصاح والمساءلة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019 ؟
- 3- ما هو أثر مؤشر فعالية الحكومة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019 ؟
- 4- ما هو أثر مؤشر الجودة التنظيمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019 ؟
- 5- ما هو أثر مؤشر مراقبة الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019 ؟

6- ما هو اثر مؤشر سيادة القانون على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019 ؟

2-1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال الدور البارز والمهم الذي تؤديه الحكومة في التأكيد على حسن الأداء المالي والإداري، فضلا عن دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دعم الأداء الاقتصادي الفعال والكفء، ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية التي تعتبر مصدر هام لتدفقات رؤوس الأموال للدول المضيفة، فضلا عن الدور المهم و الحيوي الذي تلعبه في نقل التكنولوجيا الحديثة، تحسين القدرات الإنتاجية، المساهمة في زيادة تراكم رأس المال، توفير فرص العمل، تحسين الممارسات الإدارية، تعزيز التنافسية، تنمية و تطوير الموارد البشرية.

3-1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في اختبار اثر تبني وتطبيق مؤشرات الحكومة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة، بالإضافة الى الأهداف التالية:

- دراسة وتحليل لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول العربية محل الدراسة.
- التعرف على اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة.
- تقصي مدى تطبيق مؤشرات الحكومة في الدول العربية محل الدراسة.

4-1 فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019
- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الإفصاح والمساءلة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019
- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر فعالية الحكومة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019
- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الجودة التنظيمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019
- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر مراقبة الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019
- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر سيادة القانون على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019

5-1 الدراسات السابقة

قامت الباحثة بالاطلاع على عدد كبير من الدراسات السابقة متنوعة بين الدراسات العربية والدراسات الأجنبية، وقام بانتقاء مجموعة منها، وترتيبها حسب تسلسلها الزمني من الأحدث (2019) الى الأقدم (2007)، وفيما يلي عرض للأهداف والنتائج التي توصلت إليها كل دراسة :

هدفت دراسة (Biro F et al., 2019) الى اختبار اثر الحكومة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان أمريكا اللاتينية والتي تعتبر مرتفعة نسبيا في المنطقة، استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية لتوضيح ما إذا كانت الحكومة التي يتم قياسها بواسطة أي من مؤشرات الحكومة العالمية تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية، بينت نتائج الدراسة أن مؤشرات الحكومة تعتبر فعلا عاملا جاذبا قويا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة محل الدراسة.

في حين هدفت دراسة (Pinjaman S et al., 2019) الى اختبار العلاقة بين الاستقرار الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر لتسع (09) دول آسيوية مختارة، بين تحليل البيانات المقطعية عبر الزمن أن الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة ومراقبة الفساد هي أهم

المؤشرات التي تؤثر بقوة على تدفقات الاستثمار الأجنبي بالدول محل الدراسة، في حين أن مؤشرا الجودة التنظيمية وسيادة القانون جاءا غير معنويين (عدم وجود علاقة)، كما بينت نتائج الدراسة أن النمو الاقتصادي محدد إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.

كما هدفت دراسة (Kuzmina O et al, 2014) الى اختبار اثر سوء نوعية الحكم على الاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا، باستخدام مسح لمجموعة من الشركات في أربعين مقاطعة إدارية، توصلت نتائج الدراسة الى أن ارتفاع وتيرة استخدام الرشوة، الضغط الكبير من الهيئات التنظيمية والسلطات التنفيذية والمجرمين، تؤثر سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتستند إستراتيجية الباحث للتحديد على أساس الاختلاف الخارجي في إضراب العمال عبر الأقاليم من 1895 الى 1914، توصل الباحث الى أن الانتقال من المتوسط إلى أعلى جودة للحكومة في مختلف الأقاليم الروسية تزيد مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من الضعف.

وفي ذات السياق هدفت دراسة (Bounoua Ch & Matallah S, 2014) الى اختبار تأثير الجودة المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2011 باستخدام مؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة الميراث، الذي يعكس الجودة المؤسسية الاقتصادية ومؤشري الحكومة وهما: فعالية الحكومة (GE)، الإفصاح والمساءلة (VA) التي تمثل الجودة المؤسسية السياسية، استخدمت الدراسة اختبار جوهانسن للتكامل المشترك من أجل التأكد من وجود علاقات على المدى الطويل بين متغيراتها، وميكانيزم متجه تصحيح الخطأ (VECM) لتحليل التفاعل الديناميكي بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير، كما استخدمت اختبار دالة نبض الاستجابة و اختبار تحليل مكونات التباين، أشارت النتائج الرئيسية أن هناك علاقة على المدى الطويل بين المتغيرات الدراسة، وأن كلا GE و VA يكون لها آثار إيجابية طويلة الأمد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها من هذه الدراسة، يمكن أن نخلص إلى أن العمل على التحسين من الحرية الاقتصادية، المساءلة في الجزائر تعتبر خطة جيدة لتوفير مناخ مناسب وجاذب للمزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل.

كما هدفت أيضا دراسة (Saidi Y et al, 2013) الى معرفة تأثير مؤشرات الحكومة والمتغيرات الاقتصادية الكلية على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في 20 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة 1998-2011، باستخدام الانحدار المقطعي للأثر الثابت، وتوصلت الدراسة الى أن مؤشرين فقط من مؤشرات الحكومة وهي الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية لهما تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة، وهذا يدل على أن المستثمرين الأجانب يبدون اهتماما بكل من هذين المؤشرين في الدول محل الدراسة عند اختيارهم للاستثمار في الخارج.

وهدف دراسة (Bonnie G et al., 2012) الى اختبار اثر الجودة المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر وتقلباته، استنادا إلى تحليل البيانات مقطعية لـ 164 دولة خلال الفترة من 1996 الى 2006، بينت نتائج الدراسة أن الجودة المؤسسية لها تأثير إيجابي وكبير على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبشكل أكثر تحديدا، نجد أن تغير الانحراف المعياري بوحدة واحدة في الجودة المؤسسية مع ثبات العوامل الأخرى يحسن الاستثمار الأجنبي المباشر بمعامل 1.69، وترتبط الجودة المؤسسية سلبا مع تقلبات الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي العام، وبناء على النتائج التي توصلنا إليها فانه في حالة وجود المحددات المؤسسية للتقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه التقلبات ترتبط بنمو اقتصادي منخفض، فان السياسة المعتادة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان من خلال توفير البيئة الاقتصادية المناسبة لن تكون فعالة من دون التركيز العادل على الإصلاح المؤسسي.

كما هدفت دراسة (Azmat G , 2007) الى اختبار العلاقة بين الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام بيانات مقطعية، وعينة مكونة من 17 دولة من دول آسيا وأمريكا اللاتينية، بينت نتائج الدراسة أن سيادة القانون، السيطرة على الفساد، جودة اللوائح التنظيمية، فعالية الحكومة والاستقرار السياسي ترتبط بقوة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن الارتباط الإيجابي بين مؤشرات الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر يوفر أكثر فهما لضرورة تحسين هذه المؤشرات بالنسبة للبلدان التي ترغب في جذب أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية، وأيضا لتحقيق أقصى قدر من الرفاه الاقتصادي على المدى البعيد، سواء بالنسبة للمستثمرين الأجانب، المحليين وكذلك المشاركين في السوق على نطاق أوسع.

تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة والأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، وذلك لأخذ فكرة عامة حول متغيرات موضوع الدراسة الحالية واشكاله، أيضا لمعرفة أهم المستجدات التي حصلت فيه، النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات وآفاق البحث التي

سلطت عليها الضوء، وتم التوصل الى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في كونها تطرقت بشكل عام الى دراسة اثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة دول من العالم، ولكنها تتميز عنها من حيث النموذج القياسي المعتمد، كما تتميز عنها بتطبيقها على مجموعة من الدول العربية (16 دولة) وذلك خلال الفترة 1996-2019.

6-1 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم استخدام المنهج الوصفي وذلك لعرض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة وتحليل البيانات المتعلقة بها، كما سيتم استخدام أسلوب التحليل القياسي لاختبار أثر كل من المتغيرات المستقلة (مؤشرات الحوكمة) على المتغير التابع (تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019.

7-1 نموذج الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة يتمحور الاهتمام حول اختبار وتفسير أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019، باستخدام نموذج قياسي يستند الى النظريات الاقتصادية الكلية المعروفة، نتائج هذه الدراسة لها تضمينات فيما يتعلق بخيارات وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية، ولأغراض اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلة الدراسة اعتمد الباحث على نموذج قياسي تم بناؤه اعتماداً على الدراسات التي قام بها الباحثون (Bannaga A et al., 2012)، (Saidi Y et al., 2013)، تمت صياغة نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$FDI_{it} = b_0 + b_1 VA_{it} + b_2 PSAV_{it} + b_3 GE_{it} + b_4 RQ_{it} + b_5 RL_{it} + b_6 CC_{it} + e_{it}$$

حيث:

FDI_{it} تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، VA_{it} مؤشر الإفصاح و المساءلة، $PSAV_{it}$ الاستقرار السياسي وغياب العنف، GE_{it} مؤشر الفعالية التنظيمية، RQ_{it} مؤشر الجودة التنظيمية، RL_{it} مؤشر سيادة القانون، CC_{it} مؤشر مراقبة الفساد، e_{it} الخطأ العشوائي.

8-1 مصادر البيانات

اعتمدت الباحثة على بيانات ثانوية، وتم الحصول عليها من خلال إحصائيات البنك الدولي، وكذلك من خلال مراجعة الكتب، المقالات، الرسائل الجامعية، والتقارير المتعلقة بموضوع الدراسة، والهدف من اللجوء للمصادر الثانوية في هذه الدراسة هو الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها وآفاق التي سلطت عليها الضوء، وكذلك اخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال هذه الدراسة.

9-1 مجتمع وعينة الدراسة

أجريت الدراسة الحالية على مجموعة من الدول العربية لإختبار أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة، واختارت الباحثة كعينة لهذه الدراسة الدول العربية التالية (البحرين، الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، تونس، الإمارات، العراق) وتم استبعاد الدول التي لم تتوفر بياناتها الخاصة بمتغيرات نموذج الدراسة وذلك خلال الفترة الممتدة من 1996-2019.

2. الإطار النظري للعلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر

تعرف منظمة اليونسكو الحوكمة بالرجوع إلى الهياكل والعمليات التي تهدف إلى ضمان المساءلة، الشفافية، الاستجابة، سيادة القانون، الاستقرار، العدالة، الشمولية، التمكين والمشاركة على نطاق واسع، وتمثل الحوكمة أيضاً المعايير، القيم وقواعد اللعبة التي يتم من خلالها إدارة الشؤون العامة بطريقة شفافة، تشاركية وشاملة، وبالتالي يمكن أن تكون الحوكمة خفية وربما لا تكون ملحوظة بسهولة، بمعنى واسع، تعني الحوكمة بالثقافة والبيئة المؤسسية التي يتفاعل فيها كل من المواطنين وأصحاب المصلحة، و يتشاركون في الشؤون العامة، الحوكمة أكثر من مجرد جهاز الحكومي، قام (Kaufmann D et al., 1999) بتجميع عدد كبير من مؤشرات الحوكمة عبر الدول، وتصنيفها ضمن ستة مؤشرات أساسية هي:

–الاستقرار السياسي وغياب العنف (PSAV) **political stability and absence of violence** ويشير الى إمكانية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة مثل العنف ذو الدوافع السياسية والإرهاب.

-الإفصاح والمساءلة (VA) **voice and accountability** ويشير الى الحرية السياسية لاختيار الحكومة، حرية التعبير، حرية تأسيس الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.

-فعالية الحكومة (GE) **government effectiveness** ويشير الى جودة الخدمات العامة والمدنية، درجة الاستقلالية عن الضغوطات السياسية، جودة صياغة و تنفيذ السياسات ومصادقية الحكومة في الالتزام بهذه السياسات.

-الجودة التنظيمية (RQ) **regulatory quality** ويشير الى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة، تعزز تطوير القطاع الخاص

-سيادة القانون (RL) **rule of law** ويشير الى مدى ثقة المتعاملين والتزامهم بقواعد المجتمع، وبالتحديد جودة كل من إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وإمكانية حدوث العنف والجرائم.

-مراقبة الفساد (CC) **control of corruption** ويشير الى مدى استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك قضايا الفساد صغيرة كانت أو كبيرة، بالإضافة الى التحكم في الدولة من قبل النخبة وأصحاب المصالح الخاصة.

كما أسلفنا الذكر فان الحكومة الجيدة ترتبط بشكل وثيق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعرف على انه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية، تمويلية، إنشائية، زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذا النوع من الاستثمارات، كما عرفه تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2009) على أنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم)، وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار)، كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE, 2008) على انه يعكس مصلحة دائمة من قبل مؤسسة مقيمة في اقتصاد معين (المستثمر المباشر) في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر) مقيمة في اقتصاد آخر، وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، ودرجة كبيرة من التأثير في إدارة المؤسسة، وذلك من خلال ملكية مباشرة أو غير مباشرة لـ 10% أو أكثر، ولمعرفة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة قام (Zilinske A, 2010) بدراسة لتحديد هذه الآثار، وتوصل الى أنها ليست دائما ايجابية بل قد تكون سلبية، وهذا يعتمد على الشكل الذي يأخذه الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة من حيث القطاع، الحجم، المدة، الموقع، كثافة الشركات المحلية في القطاع وغيرها من العوامل، كما قام (Gangi A & Rafid A, 2012) باختبار اثر الحكومة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام البيانات مقطعية لـ 50 دولة افريقية، وتوصلا الى انه من ضمن المبادئ الستة السابقة الذكر PSAR-VA-GE-RL-CC RQ فقط VA, GE, RL وجدت معنوية، و الثلاثة الأخرى غير معنوية.

3. تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول العربية محل الدراسة.

يعرف المناخ الاستثماري بأنه " مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيج للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مربحة ومربحة، مناخ الاستثمار الجيد لا يقتصر فقط على توليد الأرباح للشركات إما إذا كان هذا هو الهدف، فان التركيز يمكن أن يقتصر على تقليل التكاليف والمخاطر، مناخ الاستثمار الجيد هو الذي يحقق منافع للمجتمع ككل، ويوفر للأفراد الفرصة لجعل أنفسهم في وضع أفضل، تحسين مناخ الاستثمار هو الركيزة الأولى من إستراتيجية التنمية الشاملة للبنك الدولي، ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصادقية تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفر الأمن والاستقرار وبخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك آثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر، ولتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد المضيف، يجب على الحكومات العمل على جعل العوامل المؤثرة (المحددة) في البيئة الاستثمارية لها أكثر تحفيزا- وهنا تكمن المنافسة بين الدول- للمستثمر الأجنبي وحتى المحلي، ويكون ذلك من خلال تحسين موقع الدولة المضيفة في المؤشرات الدولية التي تعني بالاستثمار الأجنبي المباشر.

يبين الجدول 1 مقارنة بين متوسط المتغيرات الاقتصادية الكلية في مناطق مختلفة من العالم، حيث تعتبر القيم الايجابية والمستقرة في معدلها المثلى لهذه المتغيرات من أهم محددات جاذبية المناخ الاستثماري، وأخذت الدراسة الحالية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

كمؤشر للأداء الاقتصادي، معدل التضخم كمؤشر للاستقرار الاقتصادي ونصيب التجارة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للانفتاح التجاري خلال الفترة (1996-2019) كمايلي:

الجدول 1 . متوسط المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم و درجة الانفتاح التجاري) في مختلف مناطق العالم خلال الفترة 1996-2019

المنطقة	معدل النمو الاقتصادي *RGDP	معدل التضخم * INF RATE	حجم التجارة كنسبة مئوية من GDP *
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	15476897589125,00	3.113984	57.85546
جنوب آسيا	1850311221309,07	6.262251	39.57317
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبين	4860253798086,77	4.170651	42.39283
أوروبا	19975326551761,10	2.788069	72.59955
صحراء إفريقيا	1213449132347,17	5.827367	57.54597
العالم العربي	1897961637561,53	3.390563	83.33212
العالم	61770588425146,80	3.714015	54.70989

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي الوحدة: دولار أمريكي

* تم حساب القيم المتوسطة للمتغيرات من قبل الباحثة

يلاحظ من خلال الجدول 1 أن متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي العالمي خلال الفترة 1996-2019 كان مرتفعاً، حيث بلغ (61770588425146,80) ترليون دولار أمريكي تقريباً، كما أن متوسط معدل التضخم كان مرتفعاً نسبياً حيث بلغ حوالي (3.71) تقريباً وهو مؤشر سيء، أما بالنسبة لمتوسط نصيب التجارة من الناتج المحلي الإجمالي فكان عالياً نسبياً حيث بلغ (54.70).

أما بالنسبة لمتوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الدول العربية مقارنة بمختلف مناطق العالم خلال نفس الفترة كان عالياً، حيث بلغ (1897961637561,53) ترليون دولار أمريكي تقريباً، وهو أعلى من متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في كل من دول شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، جنوب آسيا و صحراء إفريقيا، وقل من متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في كل من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبين ودول أوروبا.

بالنسبة لمتوسط معدل التضخم في الدول العربية مقارنة بمختلف مناطق العالم خلال نفس الفترة، فيلاحظ انه كان منخفضاً نسبياً حيث بلغ (3.39)، وهو اقل من متوسط معدل التضخم في كل من دول جنوب آسيا، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبين ودول صحراء إفريقيا، وأعلى من متوسط معدل التضخم في كل من دول أوروبا ودول شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

بالنسبة لمتوسط نصيب التجارة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مقارنة بمختلف مناطق العالم خلال نفس الفترة، فيلاحظ انه كان عالياً جداً حيث بلغ (83.33) تقريباً، وهو أعلى من متوسط معدل التضخم في كل من دول جنوب آسيا، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبين ودول صحراء إفريقيا، دول أوروبا ودول شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

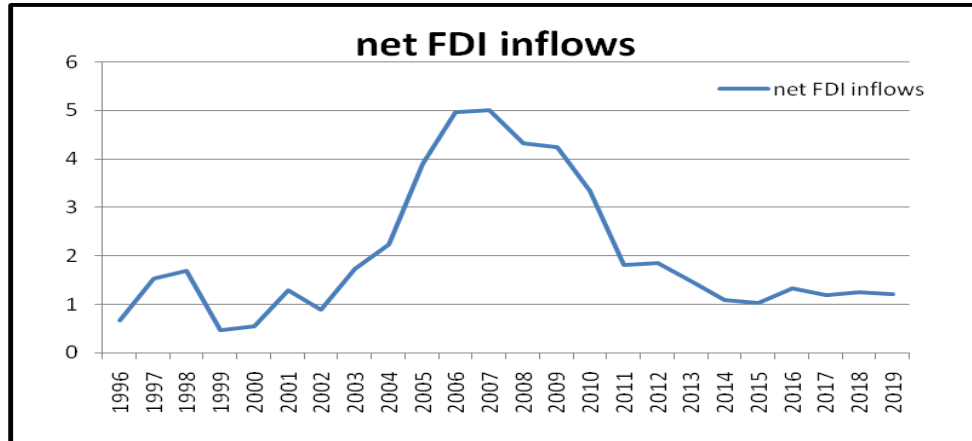
وعلى العموم نلاحظ أن متوسط المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول العربية مقارنة بمختلف مناطق العالم كان جيداً جداً، وهو مؤشر إيجابي بالنسبة لجاذبية المناخ الاستثماري لها على المستوى العالمي.

4. اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي

يلاحظ من الشكل 1 أن التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي يمكن تقسيمها الى ثلاث فترات:

* الفترة الأولى من 1996 الى منتصف سنة 2007: كانت التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي خلال هذه الفترة مضطربة بين التزايد والانخفاض حيث تراوحت من (0.66%) الى (5.00%)، كانت منخفضة جداً في البداية ثم ارتفعت الى أن بلغت أقصى قيمة لها (5.00%) سنة 2005

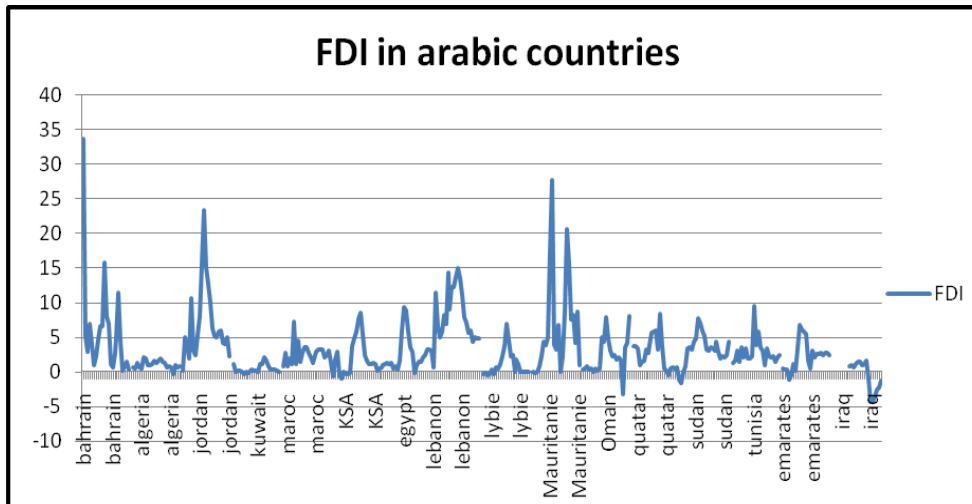
الشكل 1 . تطور التدفقات الصافية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي خلال الفترة 1996-2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

*الفترة الثانية من منتصف سنة 2007 الى منتصف 2019: بدأت التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي خلال هذه الفترة (بعد 2007) في الانخفاض وبقيت مضطربة بين التزايد والانخفاض حيث تراوحت من (4.31%) الى (1.19%)، كانت مرتفعة في البداية ثم انخفضت الى ان وصلت ادنى قيمة لها (1.19%) سنة 2017

الشكل 2 . الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في كل دولة من الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

يبين الشكل 2 مقارنة بين الدول العربية من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1996-2019، ويلاحظ أنها كانت متباينة بشكل كبير، حيث سجلت أعلى نسبة في موريتانيا واقل نسبة في الكويت والعراق والجزائر.

5. مؤشرات تطبيق الحوكمة في الدول العربية محل الدراسة.

لفهم مدى وضعية الحوكمة في الدول العربية محل الدراسة، تبنت الدراسة الحالية مؤشرات البنك الدولي الستة للحوكمة وهي:

الاستقرار السياسي وغياب العنف (PSAV) - الإفصاح والمساءلة (VA) - فعالية الحكومة (GE) - الجودة التنظيمية (RQ) - سيادة القانون (RL) - مراقبة الفساد (CC)، الجدول والشكل أدناه يوضحان قيم هذه المؤشرات في الدول العربية محل الدراسة.

الجدول 2 . مؤشرات الحوكمة في بعض الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2019

مؤشرات الدول	مراقبة الفساد*	فعالية الحكومة*	الاستقرار السياسي وغياب العنف*	الجودة التنظيمية*	سيادة القانون*	الإفصاح والمساءلة*
الجزائر	-0,62655	-0,60443	-1,29263	-0,92727	-0,8224	-0,96011
البحرين	0,25915	0,482289	-0,4605	0,698936	0,431017	-1,02267
مصر	-0,60806	-0,50335	-0,93225	-0,47961	-0,26995	-1,08115
الأردن	0,166527	0,100852	-0,36857	0,192185	0,31927	-0,664
الكويت	0,238646	0,023423	0,250345	0,124969	0,426921	-0,5083
لبنان	-0,79942	-0,32238	-1,33927	-0,19864	-0,59288	-0,42538
ليبيا	-1,20977	-1,27308	-0,74395	-1,65571	-1,20504	-1,59691
موريتانيا	-0,62369	-0,65068	-0,4409	-0,53536	-0,74634	-0,84888
المغرب	-0,24316	-0,11921	-0,35509	-0,15984	-0,12027	-0,62209
عمان	0,409138	0,32029	0,792372	0,484026	0,47032	-0,97348
قطر	0,839694	0,692897	1,002548	0,449552	0,649664	-0,91289
السعودية	-0,03405	-0,0741	-0,33137	0,020021	0,091619	-1,71848
السودان	-1,30153	-1,30689	-2,24394	-1,38433	-1,37478	-1,73924
سوريا	-1,13227	-1,08587	-1,29001	-0,96578	-1,73818	0,142961
تونس	-0,12638	0,223002	-0,26162	-0,14102	-0,05241	-0,61216
الإمارات	0,920255	1,018447	0,835647	0,730001	0,56621	-0,86621
اليمن	-1,14962	-1,12825	-2,03591	-0,83595	-1,28853	-1,22834
العراق	-1,36639	-1,449	-2,23539	-1,41828	-1,58235	-1,31211

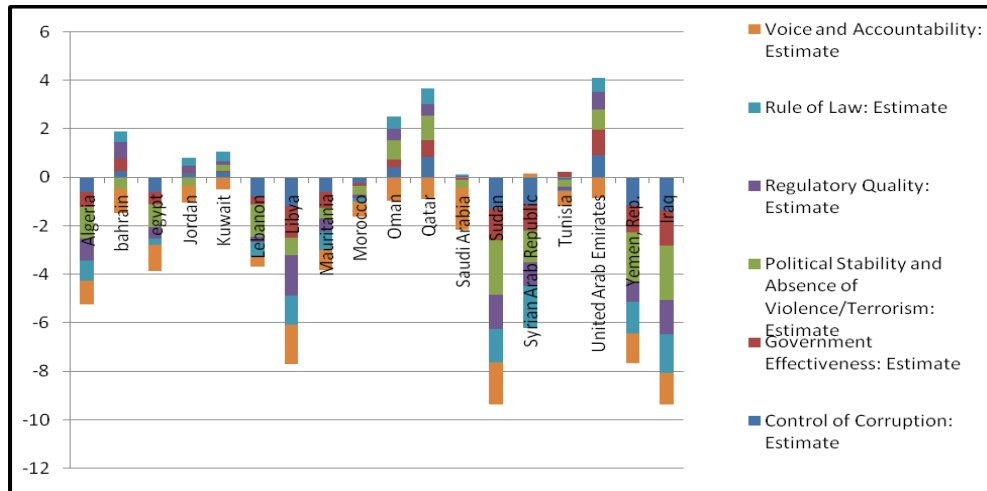
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

*تم حساب القيم المتوسطة للمؤشرات من قبل الباحثة

يبين الجدول 2 والشكل 3 مدى التزام الدول العربية محل الدراسة بتطبيق مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 1996-2019، ولهذا الغرض تم حساب متوسط القيم للمؤشرات الستة للحوكمة لكل الدول العربية، على افتراض أن القيمة العليا للمؤشر تساوي +2.5 ما يعني حوكمة قوية، وأن القيمة الدنيا للمؤشر تساوي -2.5 ما يعني حوكمة ضعيفة، ما يمكن ملاحظته هو أن التزام الدول العربية محل الدراسة بتطبيق مؤشرات الحوكمة كان ضعيفا، حيث أن متوسطات قيم المؤشرات في أغلبها كان دون الصفر، باستثناء الإمارات، قطر، عمان، البحرين، الكويت، الأردن وتونس، ويلاحظ أن أسوأ أداء سجل لصالح مؤشر الإفصاح والمساءلة حيث أن قيمته كانت دون الصفر في كل الدول العربية محل الدراسة دون استثناء.

ما يمكن الوصول إليه هو أن تطبيق الحوكمة ضعيف جدا في الدول العربية، ما يعني ضعف الديمقراطية وحرية التعبير وحرية وسائل الإعلام، ضعف قدرة الحكومة على الحفاظ على الاستقرار السياسي، ضعف الفعالية الحكومية في نوعية الخدمات العامة والمدنية وكذا صياغة السياسات والمصادقية، ضعف الجودة التنظيمية فيما يخص السياسات والأنظمة التي تسمح بتعزيز تطوير القطاع الخاص، ضعف سيادة القانون وانتشار الفساد.

الشكل 3 . مؤشرات الحوكمة في الدول العربية خلال الفترة 1996-2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

6. التحليل القياسي

لتقدير العلاقة بين مؤشرات الحوكمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدراسة الحالية، تم استخدام انحدار مقطعي لـ (16) دولة عربية للفترة (1996-2019)، وتمت صياغة نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$FDI_{it} = b_0 + b_1VA_{it} + b_2PSAV_{it} + b_3GE_{it} + b_4RQ_{it} + b_5RL_{it} + b_6CC_{it} + e_{it}$$

يتكون نموذج الدراسة الحالية من ستة (6) متغيرات مستقلة: الإفصاح و المساءلة (VA_{it}) الاستقرار السياسي وغياب العنف ($PSAV_{it}$)، الفعالية الحكومية (GE_{it})، الجودة التنظيمية (RQ_{it}) سيادة القانون (RL_{it}) مراقبة الفساد (CC_{it})، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع (FDI_{it}) ، وكخطوة أولى سيتم إجراء اختبار جذر الوحدة للسكونية.

1.6. اختبار جذر الوحدة للسكونية

قبل إجراء الاختبارات القياسية اللازمة لاختبار أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، خلال الفترة (1996-2019)، لابد من التأكد من سكون البيانات عبر الدول وعبر الزمن.

إن إجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية يعتبر أهم خطوة عند بداية تحليل البيانات، وذلك لتجنب الوقوع في فخ الانحدار الوهمي، وبالتالي عدم الحصول على تقديرات غير صحيحة، ويستدل على الانحدار الوهمي من خلال القيمة العالية لمعامل التحديد (R^2) وكذا القيمة المتدنية لإحصائية دوربين واتسون (Granger, W & Newbold, P, 1974)، استخدمنا لهذا الغرض الاختبارات القياسية التالية: اختبار (LLC)، اختبار (IPS)، اختبار (Breitung t-stat)، ويتم مقارنة القيمة الاحتمالية مع مستوى المعنوية الذي يساوي (5%)، ويعتبر المتغير ساكناً إذا كانت القيمة الاحتمالية له أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعندها يتم رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم سكون المتغير محل الدراسة، ويتم قبول الفرضية البديلة القائلة بسكونه، ويبين الجدول 3 نتائج اختبارات السكون المذكورة أعلاه لمتغيرات نموذج الدراسة

الجدول 3 . نتائج اختبارات السكون

القرار	مقطع ومتجه زمني		مقطع		الاختبار	المتغير
	القيمة الاحتمالية	القيمة المحسوبة	القيمة الاحتمالية	القيمة المحسوبة		
ساكن على المستوى	0.000	0.158	0.000	2.265	LLC	CC
	0.000	0.579	0.000	1.773	IPS	

	0.000	0.746	/	/	Breitung t-stat	
غير ساكن على المستوى	0.945	1.599	0.06	1.533	LLC	GE
	0.387	0.285	0.204	0.827	IPS	
	0.411	0.224	/	/	Breitung t-stat	
ساكن على الفرق الأول	0.010	2.300	0.000	5.278	LLC	$\Delta(GE)$
	0.636	0.347	0.000	7.639	IPS	
	0.000	4.728	/	/	Breitung t-stat	
غير ساكن على المستوى	0.646	0.376	0.071	1.463	LLC	PSAV
	0.176	0.928	0.057	1.574	IPS	
	0.100	1.278	/	/	Breitung t-stat	
ساكن على الفرق الأول	0.057	1.578	0.000	3.485	LLC	$\Delta(PSAV)$
	0.769	0.738	0.000	7.827	IPS	
	0.000	4.920	/	/	Breitung t-stat	
ساكن على المستوى	0.425	0.188	0.007	2.446	LLC	RL
	0.701	0.529	0.001	2.114	IPS	
	0.377	0.312	/	/	Breitung t-stat	
غير ساكن على المستوى	0.804	0.857	0.087	1.359	LLC	RQ
	0.847	1.026	0.037	1.776	IPS	
	0.603	0.263	/	/	Breitung t-stat	
ساكن على الفرق الأول	0.618	0.300	0.039	1.758	LLC	$\Delta(RQ)$
	0.975	1.974	0.000	6.599	IPS	
	0.000	3.933	/	/	Breitung t-stat	
ساكن على المستوى	0.017	2.105	0.000	3.578	LLC	VA
	0.067	1.493	0.010	2.293	IPS	
	0.148	1.044	/	/	Breitung t-stat	
ساكن على المستوى	0.823	0.930	0.214	0.791	LLC	FDI
	0.002	2.805	0.006	2.500	IPS	
	0.466	0.083	/	/	Breitung t-stat	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9)

ويمكن تلخيص البيانات الواردة في الجدول 3 كمايلي:

*متغير مراقبة الفساد **CC**: بلغت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي اصغر من مستوى المعنوية 5%، وعليه فان متغير مراقبة الفساد ساكن عند المستوى.

*متغير الفعالية الحكومية **GE**: بلغت القيمة الاحتمالية (0.06) وهي اكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه فان متغير الفعالية الحكومية غير ساكن عند المستوى، ولكن بعد اخذ الفرق الأول بلغت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي اصغر من مستوى المعنوية 5%، وعليه فان متغير الفعالية الحكومية ساكن عند الفرق الأول.

*متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف **PSAV**: بلغت القيمة الاحتمالية (0.071) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه فإن متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف غير ساكن عند المستوى، ولكن بعد اخذ الفرق الأول بلغت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي اصغر من مستوى المعنوية 5%، وعليه فإن متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف ساكن عند الفرق الأول.

*متغير سيادة القانون **RL**: بلغت القيمة الاحتمالية (0.007) وهي اصغر من مستوى المعنوية 5%، وعليه فإن متغير الجودة التنظيمية ساكن عند المستوى.

*متغير الجودة التنظيمية **RQ**: بلغت القيمة الاحتمالية (0.087) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه فإن متغير الجودة التنظيمية غير ساكن عند المستوى، ولكن بعد اخذ الفرق الأول بلغت القيمة الاحتمالية (0.039) وهي اصغر من مستوى المعنوية 5%، وعليه فإن متغير الجودة التنظيمية ساكن عند الفرق الأول.

*متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر **FDI**: بلغت القيمة الاحتمالية (0.006) وهي اصغر من مستوى المعنوية 5%، وعليه فإن متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ساكن عند المستوى.

بين اختبار السكونية أن متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، متغير الإفصاح والمساءلة، متغير مراقبة الفساد ومتغير سيادة القانون كانت ساكنة على المستوى، أما المتغيرات المتبقية (الفعالية الحكومية، الجودة التنظيمية، الاستقرار السياسي وغياب العنف) أصبحت ساكنة بعد اخذ الفرق الأول.

2.6. اختبار الآثار الثابتة والعشوائية

تقدم الدراسات المقطعية نماذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية لحساب عدم التجانس عبر الوحدات (الدول)، ان فرضية الآثار الخاصة بكل وحدة (دولة) وعدم ارتباط المتغيرات التفسيرية لا تصلح دائما، ما يوجب اختباره مدامت تقديرات الآثار العشوائية غير منسجمة إذا لم تتحقق هذه الفرضية، باستخدام نموذج (Cliff and Ord) الذي قام بتحليله كل من (Prucha, Kelejian and Kapoor) وتم تطويره من خلال إدخال ابطاءات مكانية داخلية، وتقدم مقدرات متغيرات أداة لكل من النموذج المكاني العشوائي والثابت، و يتم تطبيق اختبار (Hausman) للمقارنة بينهما. (Mutl J & Pfaffermayr, M, 2008)

في هذا الجزء من الدراسة سيتم إجراء اختبار كل من الآثار الثابتة والعشوائية، ومن ثم اختبار الأنسب منها بناء على نتائج اختبار Hausman، والنتائج مبينة في الجدولين 4 و 5

الجدول 4 . اختبار الآثار الثابتة

المتغير	معامل المتغير (Coeff)	الخطأ المعياري (SE)	قيمة (t) المحسوبة	القيمة الاحتمالية
C	2.429665	0.915278	2.654565	0.0083
VA	-1.042670	0.858845	-1.214038	0.2256
RL	-3.752250	1.341322	-2.797426	0.0054
PSAV	0.401378	0.566140	0.708974	0.4788
GE	-1.178749	1.304882	-0.903338	0.3670
CC	0.900709	0.838035	1.074786	0.2832
RQ	2.891645	1.018018	2.840466	0.0048

$R^2=0.36$, $R^2_{adj}=0.32$, SE of regression=3.4439, D-W=0.971, F=9.250, Prob.F=0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9)

الجدول 5 . اختبار الآثار العشوائية

المتغير	معامل المتغير (Coeff)	الخطأ المعياري (SE)	قيمة (t) المحسوبة	القيمة الاحتمالية
C	3.143319	0.958397	3.279768	0.0011

0.6229	-0.492241	0.736374	-0.362474	VA
0.0068	-2.720580	1.195265	-3.251813	RL
0.8084	0.242692	0.515442	0.125094	PSAV
0.5986	-0.526878	1.200363	-0.632445	GE
0.5012	0.673212	0.817862	0.550595	CC
0.0001	3.953009	0.904773	3.576577	RQ

$R^2=0.05$, $R^2_{adj}=0.04$, SE of regression=3.4436, D-W=0.93, F=3.4187, Prob.F=0.002

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9)

لمعرفة أيهما الأفضل (اختبار الآثار العشوائية أم اختبار الآثار الثابتة) نقوم باختبار Hausman:

H_0 : اختبار الآثار العشوائية هو المناسب .

H_1 : اختبار الآثار الثابتة هو المناسب.

الجدول 6. اختبار Hausman

نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين اختبار الآثار العشوائية والآثار الثابتة		
القيمة الاحتمالية	درجات الحرية	قيمة χ^2 المحسوبة
0.5101	6	5.266

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9)

نلاحظ من الجدول 6 أن القيمة الاحتمالية بلغت (0.5101) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ما يعني عدم القدرة على رفض (قبول) الفرضية الصفرية القائلة بأن اختبار الآثار العشوائية هو المناسب، و عليه اختبار الآثار العشوائية انسب من اختبار الآثار الثابتة.

7-الخاتمة:

هدفت الدراسة الى اختبار أثر مؤشرات الحوكمة (الإفصاح والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، الفعالية الحكومية، الجودة التنظيمية، سيادة القانون ومراقبة الفساد) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، باستخدام بيانات مقطعية تغطي الفترة من 1996 الى 2019، ولتحقيق ذلك تم تصميم نموذج قياسي يستند الى النظريات الاقتصادية والدراسات العلمية المنشورة ومن ثم تطبيقه على هذه الدول، تم الحصول على بيانات الدراسة من موقع البنك الدولي، وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج كما قدمت على ضوئها مجموعة من التوصيات تم صياغتها كما يلي:

1-1 النتائج:

-وجود علاقة طردية غير معنوية بين كل من متغير مراقبة الفساد ومتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كلما زاد متغير مراقبة الفساد بنسبة (1%) زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة بنسبة (0.550%).

-وجود علاقة طردية معنوية بين كل من متغير الجودة التنظيمية ومتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كلما زاد متغير الجودة التنظيمية بنسبة (1%) زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة بنسبة (3.576%).

-وجود علاقة طردية غير معنوية بين كل من متغير الاستقرار السياسي ومتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كلما زاد متغير الاستقرار السياسي بنسبة (1%) زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة بنسبة (0.125%).

نلاحظ أن متغيرات مراقبة الفساد، الجودة التنظيمية والاستقرار السياسي جاءت كلها ذات علاقة طردية إيجابية مع متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة وهذا دليل واضح أن عمل حكومات هذه الدول قد عملت جاهدة على المحافظة على استقرارها السياسي محليا ودوليا، وكذلك مراقبة آليات عمل مختلف المؤسسات والهيئات للحد من الفساد الإداري والمالي

والتحكم فيه، وكذلك سن التشريعات ووضع الأنظمة وصياغة السياسات المناسبة والعمل بالمصادقية التي تسمح بتعزيز تطوير القطاعين العام والخاص، الى جانب تقلص نوعية جيدة من الخدمات العامة والمدنية، كل هذه العوامل تعتبر جاذبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة للفترة (1996-2019).

-وجود علاقة عكسية غير معنوية بين كل من متغير الإفصاح والمساءلة ومتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كلما زاد متغير الإفصاح والمساءلة بنسبة (1%) انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة بنسبة (0.362%).

-وجود علاقة عكسية معنوية بين كل من متغير سيادة القانون ومتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كلما زاد متغير سيادة القانون بنسبة (1%) انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة بنسبة (3.252%).

-وجود علاقة عكسية غير معنوية بين كل من متغير الفعالية الحكومية ومتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كلما زاد متغير الفعالية الحكومية بنسبة (1%) انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة بنسبة (0.632%).

على الرغم من كل الجهود التي قامت بها حكومات الدول العربية محل الدراسة في سبيل إرساء مبادئ الحوكمة والعمل على جعل مؤشراتنا في قيمها المثلى، إلا أن هناك بعض التلاعبات والتجاوزات التي حالت دون ذلك، مثل عدم التزام المؤسسات والهيئات المختلفة بالشفافية والتلاعب بنصوص القانون، وأهداف الحكومة النزيهة، كل هذه العوامل تعتبر طاردة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة للفترة (1996-2019).

2-7 التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الباحثة بمايلي:

-ضرورة عمل الدول العربية محل الدراسة بجد على تعزيز كل من مؤشر مراقبة الفساد، الجودة التنظيمية والاستقرار السياسي، لما لها من أثر فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى هذه الدول، من خلال وضع قوانين صارمة تخدم ذلك.

- ضرورة عمل الدول العربية محل الدراسة بجد على الحد أو على الأقل التقليل من مسببات تدهور المؤشرات التالية: الاستقرار الفعالية التنظيمية، سيادة القانون والإفصاح والمساءلة، لما لها من أثر سلبي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر الى هذه الدول.

-توفير المناخ الاستثماري الأمثل الذي يبحث عنه المستثمرون وتقلص كل التسهيلات اللازمة لهم.

قائمة المراجع :

- Azmat, G.(2007), « Governance and foreign direct investment links: evidence from panel data estimations », Applied Economics Letters, vol. 14, n° 1, p . 753-756 .
- Bannaga, A, Gangi, Y , Rafid, A, Al-Fakhry, B.(2012), « The impact of governance on FDI flows to African countries », World Journal of Entrepreneurship. Management and Sustainable Development, vol.8, n° 2/3, p. 162-169 .
- Biro F, Laszlo, E, Gall J, Markus A.(2019), « The effect of governance on foreign direct investment in latin america — issues of model selection », Global Economy Journal, vol. 19, n° 1, p . 1-20.
- Bonnie, G, Buchanan, a, Quan, V, Meenakshi R.(2012), « Foreign direct investment and institutional quality: Some empirical evidence », International Review of Financial Analysis, vol. 21, n° 1, p . 81-89.
- Bounoua, Ch, Matallah, S.(2014), « The Impact of Institutional Quality in Attracting Foreign Direct Investment in Algeria », Topics in Middle Eastern and African Economies, vol. 16, n° 2, p . 142-1632.
- Gangi, Y , Rafid, A.(2013), « The effects of good governance on foreign direct investment inflows in Arab countries ». Applied Financial Economics, vol.23, , n° 15, p.1239-1247.
- Granger, W, Newbold, P.(1974), « Spurious regressions in econometrics », Journal Of Econometrics . n° 2, p . 111-120.

- Kaufmann D, Kraay A, Zoido P.(1999), « Aggregating governance indicators », World Bank policy, research working paper, n° 2195, Washington.
- Kuzmina O, Volchkova N, Zueva T.(2014), « Foreign direct investment and governance quality in Russia », Journal of Comparative Economics, vol.42, n° 1, p. 874–891.
- Mutl J, Pfaffermayr M.(2008), « The spatial random effects and the spatial fixed effects model: the hausman test in a cliff and ord panel model », Institute for Advanced Studies, Vienna.
- OECD.(2008), « Benchmark definition of foreign direct investment », 4th ed, New York.
- Pinjaman S, Kiong W, binti Mohd Saudi Nur S.(2019), « The Relationship Between Government Stability and Foreign Investment for Selected Asean Countries », Malaysian Journal of Business and Economics, vol.6, n° 1, p . 81-90.
- Saidi Y, Ochi A, Ghadri H.(2013), « Governance and FDI Attractiveness: Some Evidence from Developing and Developed Countries », Global Journal of Management and Business Research Finance, vol.13, n° 6, p.15-24.
- UNCTAD.(2009), « World Investment Report: Reforming International Investment governance », New York and Geneva.
- Žilinskė, A.(2010), « Negative and positive effects of foreign direct investment », Economics and Management, vol. 15, n° 1, p . 332-336.